التأكيد على دعوة الرئيس بالاصطفاف الوطني الواسع لمواجهة الأعمال الضارة بالوحدة الوطنية ومحاصرة ثقافة الكراهية

التقدير العالي لمواقف قادة دول مجلس التعاون في دعم اليمن ووحدته وأمنه واستقراره ومسيرته التنموية

ضرورة خلق تأييد شعبي حقيقي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري من خلال مراعاة البعد الاجتماعي

الإشادة بالنجاحات التي حققتها عدد من النقابات والاتحادات المهنية والإبداعية

تثمين توافق (المؤتمر) مع (المشترك) بتغليب المصلحة الوطنية .. والدعوة لجدولة الإصلاحات السياسية

المؤتمر يشيد بجهود فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح في تعزيز العمل العربي المشترك وتغليب المصلحة القومية

والعمل معاً على تحقيق آمال الشعب وطموحاته بعيداً عن المصالح الحزبية الضيقة، التي تحفز أصحابها إلى إغفال المنجزات والتهوين من الإيجابيات، في حين تعمل على تضخيم وتهويل السلبيات، مؤكداً في هذا الصدد بأن مبدأ الحوار كأفضل وسيلة لحل كل التباينات والخلافات والوصول الى توافق وطني حولها يتطلب من الأحزاب السياسية على الساحة اليمنية أن تتصف بنفس الموقف المسئول الذي أبداه فخامة الأخ رئيس الجمهورية، وأن يكون الحوار تحت مظلة المؤسسات الدستورية.

3) يشيد المؤتمر العام بالانتخابات الرئاسية والمحلية في سبتمبر 2006م والتي شكلت إضافة نوعية إلى التجربة الديمقراطية التعددية من خلال شفافية الإجراءات وحرية التنافس التي كانت محل تقدير وإشادة المراقبين المحليين والدوليين واعتبرت نموذجا ديمقراطيا، وثمن المؤتمر الثقة الكبيرة التي أولاها الشعب اليمني مرشح المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات الرئاسية ، فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح ولمرشحيه في المجالس المحلية ، مقدرا ما حققته قيادته الحكيمة من منجزات وطنية كبرى وفي مقدمتها إعادة تحقيق وحدة الوطن، ورعاية الديمقراطية ، وتحقيق التنمية الشاملة والأمن والاستقرار.

4) يؤمن المؤتمر الشعبي العام بحق الأحزاب والتنظيمات السياسية في أن تتعدد رؤاها وخياراتها كحق كفله نظامنا الديمقراطي, مما يتيح مساحة واسعة لحرية الرأي, بعيداً عن المهاترات وإطلاق الأكاذيب والشائعات بهدف المناكفات, والتي لا تتناسب مع مبدأ الولاء الوطني, واحترام الثوابت الوطنية, وهي ثوابت مقدسة نجح شعبنا في تحقيقها بتضحيات جسيمة, والتي لا يجوز المساس بها بأي حال من الأحوال.

5 -يقدر المؤتمر العام تقديراً عالياً توافق المؤتمر الشعبي العام مع أحزاب اللقاء المشترك على تغليب المصلحة الوطنية العليا, فيما يخص تمديد فترة مجلس النواب, وتأجيل الانتخابات البرلمانية لمدة عامين، ولذا فإنه يشيد بسلامة وشرعية الإجراءات الدستورية التي اتخذها مجلس النواب بهذا الشأن ويشدد على ضرورة استثمار المدة الزمنية التي أتاحتها مسألة تأجيل الانتخابات, لمزيد من الحوار والتفاعل والفهم المتبادل بين كافة القوى السياسية على أهمية إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة وشفافة تضمنها تجربتنا الديمقراطية الرائدة وفي هذا الصدد يؤكد المؤتمر العام على ما يأتي :

أ- وضع برنامج زمني محدد للحوار حول التعديلات الدستورية والقانونية بكل ما تتضمنه من إصلاحات وفي مقدمتها تطوير النظام السياسي، والنظام الانتخابي، وتطوير تشريعات الحكم المحلي واسع الصلاحيات، فضلا عن المزيد من الإصلاحات الإدارية والاقتصادية، وتطوير السلطة التشريعية من خلال الأخذ بمبدأ الثنائية البرلمانية، وبما يحقق تضافر الجهود وإيجاد نوع من التوازن والتوافق والتكامل في العمل التشريعي.

ب- تبني نهج سياسي وطني, ووضع خطط تفصيلية مدروسة لمسارات العمل الوطني, تصب فيها كل الطاقات، واعتبار التنافس في مجال خدمة الوطن هو المحك الرئيسي للعمل الحزبي الذي يحظى بثقة الجماهير وتفاعلها.

جـ - التسامي فوق الخلافات وتجاوز الرؤى الحزبية الضيقة التي تستهدف إضاعة الجهود الوطنية والطاقات الخلاقة في متاهات الخلافات والجدل العقيم واختلاق الأكاذيب التي لا تفيد التجربة الديمقراطية بل تؤثر سلباً على مسيرتها، والنظر إلى الخلافات الحزبية في إطارها المحدود باعتبارها ظاهرة طبيعية يجب محاصرتها وعدم التوسع فيها وتحجيم أثارها ووضعها في نطاقها الصحيح ومعالجة أي خلاف في إطار المؤسسات الدستورية والاحتكام لمرجعية الدستور والقوانين النافذة.

د- التأكيد على استمرار النهج الديمقراطي والعمل على حمايته والدفاع عنه للارتقاء بالحياة السياسية, وتوسيع المشاركة الشعبية وتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة، والدفاع عن الحريات العامة وحقوق المواطنة التي تقوم على أساس من الإخاء والحرية والعدل والمساواة, واحترام قيم الحرية والعدالة والمساواة في إطار الدستور والقوانين النافذة.

هـ- وضع التحديات التي يواجهها الوطن في دائرة الضوء أمام الأحزاب والمواطنين كافة؛ ليكون الجميع على بصيرة وعلم من الأحداث الجارية بوقائعها الصحيحة دون تهوين أو تهويل, والعمل الجاد على مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها وقهرها.

5 - يؤكد المؤتمر على أهمية وضوح الرؤية بمتطلبات المرحلة الراهنة التي يجتازها الوطن، وما تفرضه من تحديات داخلية وخارجية, ويدعو كافة القوى الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وكل أبناء الوطن إلى اصطفاف وطني واسع للدفاع عن منجزات الوطن وثوابته المبدئية وفي مقدمتها الوحدة العظيمة, والالتفاف حول المصالح الوطنية العليا.

6 - يشدد المؤتمر على أهمية الإعداد الجيد للانتخابات النيابية القادمة, وتطوير آلية اختيار مرشحي المؤتمر الشعبي العام, ودعمهم جماهيريا والحرص على نبذ الممارسات الخاطئة التي قد يلجأ إليها البعض لتزييف إرادة الناخبين أو التأثير عليهم لكسب أصواتهم بطرق ملتوية وأساليب غير مشروعة, واعتبار ذلك تشويها للتجربة الديمقراطية التي شهد العالم بسلامتها ونضجها وفاعليتها.

7 - يشيد المؤتمر العام بتجربة المجالس المحلية ويدعو الحكومة إلى تطويرها وصولا إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات، وبما يعزز من نجاحاته في إدارة كافة شؤون المجتمع المحلي، كما يثمن المؤتمر توجهات الحكومة لعقد مؤتمرات السلطة المحلية على مستوى أمانة العاصمة وكافة المحافظات, ويدعو المؤتمر المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية وكافة أعضاء المؤتمر, للاستعداد الجيد لهذه المؤتمرات والتعبير المتميز عن هموم ومشاكل وطموحات المواطنين للتغلب على كافة معوقات العمل التنموي في كل المجالات وأن تكون هذه المؤتمرات فرصة لتقييم الأداء بهدف تطويره وتحسينه والارتقاء به إلى الأفضل.

8 - يشيد المؤتمر بالدور الوطني والبطولي الذي تنهض به القوات المسلحة والأمن في سبيل الحفاظ على أمن واستقرار الوطن وسيادته وصيانة مكتسباته وسيادته ويؤكد على الاهتمام بمنتسبي هذه المؤسسة الوطنية الكبرى والارتقاء بمستواهم معيشياً وعسكرياً ومواصلة تعزيز القوة الدفاعية والأمنية لبلادنا لتكون دائما قادرة على تحقيق مهامها, وتفعيل مشاركتها في التنمية والبناء النهضوي الشامل إلى جانب دورها الأساسي في الحفاظ على الأمن والاستقرار, باعتبارها المؤسسة الوطنية الوحدوية الكبرى.

9 - يشيد المؤتمر بما تبذله الدولة من جهود في مكافحة ظاهرة الإرهاب التي يعاني منها العالم والمنطقة العربية ومنها بلادنا, وما يبذل في سبيل مواجهتها, حماية للاقتصاد وللمكتسبات الوطنية وحماية لأرواح الأبرياء الذين تستهدفهم قوى الظلام والتطرف والإرهاب.

10 - يشيد المؤتمر العام بمواقف فخامة الأخ رئيس الجمهورية, في معالجة أحداث الفتنة والإرهاب في بعض مناطق محافظة صعدة, ويدعو الحكومة إلى استمرار جهودها الهادفة إلى إعادة الإعمار في المحافظة, وتعزيز الأمن والاستقرار فيها.

11 - يدين المؤتمر كل ما تقوم به العناصر الخارجة على الدستور والقانون في بعض المناطق من المحافظات الجنوبية والشرقية وفي محافظة صعدة من أعمال تخريبية ومن تحريض مناطقي, ونشر لثقافة الكراهية والبغضاء في المجتمع, وممارسة أعمال الشغب والعنف, والاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة, وإثارة الفتن, وقطع الطرقات، وإقلاق السكينة العامة والمساس بالوحدة الوطنية, والسلم الاجتماعي, ومحاولة النيل من مكاسب الثورة اليمنية سبتمبر و أكتوبر، ويطالب المؤتمر مجلس النواب بالعمل على سرعة انجاز تشريع خاص يتضمن تجريم كافة الأعمال الخارجة على الوحدة والتصرفات المعادية للوحدة الوطنية.

ثانيا: في المجال التنظيمي والجماهيري:

1 - أطلع المؤتمر العام السابع على تقرير اللجنة الدائمة الرئيسية المقدم من الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام.. الأمين العام وأقره واعتبره وثيقة تنظيمية مهمة من وثائق نشاط ما بين دورتي الانعقاد مع الأخذ بالملاحظات التي وردت في مناقشات المؤتمر، وأشاد بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة وكافة التكوينات التنظيمية القيادية والقاعدية، كما أكد أعضاء المؤتمر العام على أهمية الرؤى المستقبلية التي قدمت في نهاية التقرير, وأوصى المؤتمرون بإثرائها وتطبيق مفرداتها في الحياة السياسية والتنظيمية للمرحلة القادمة, بما يسهم في استكمال إنجاز البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.

2 - يشيد المؤتمر العام السابع بنجاح انعقاد الاجتماعات الدورية للجان الدائمة المحلية بأمانة العاصمة والمحافظات, والدورات الاعتيادية لمؤتمرات فروع الدوائر والمديريات, وما اتسمت به من نقاشات مثمرة, ومشاركات فاعلة, وما خرجت به من نتائج مفيدة, انعكست إيجاباً على أداء التنظيم, وعلاقته الوطيدة بالجماهير..

3 - يؤكد المؤتمر العام على تعزيز اللامركزية التنظيمية, والعمل على تجاوز الأساليب البيروقراطية في العمل التنظيمي, ويطالب تكوينات المؤتمر المختلفة بالوقوف الجاد أمام هذه المسألة, والتخلص من الاتكالية, استشعاراً للمسؤولية الوطنية والتنظيمية الجسيمة التي تقع على كاهل المؤتمر, واستكمال تشكيل لائحة الهيئات الاستشارية الخاصة بإنشاء وتسيير فروع مجالس التنسيق في نطاق أمانة العاصمة والمحافظات والدوائر والمديريات، وفقاً لتوجيهات الأمانة العامة.

4 - يوصي المؤتمر العام إعادة هيكلة الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام مع وضع المعايير الموضوعية في اختيار وتعيين رؤساء الدوائر ونوابهم وكافة كوادر الأمانة العامة مع إجراء تقييم شامل للكوادر الحالية من حيث المؤهل والخبرة والكفاءة وتوزيعهم حسب اختصاصاتهم.

5 - يوصي المؤتمر العام الفروع واللجان الدائمة المحلية بأمانة العاصمة والمحافظات بتوطيد علاقاتها مع الجماهير ومنظمات المجتمع المدني, والمشاركة الفاعلة في الأنشطة والفعاليات المختلفة, وتبني إقامة الندوات والمهرجانات, وورش العمل لمناقشة مشكلات وقضايا المواطنين, والعمل على رفع المقترحات الهادفة إلى معالجتها.

6 - يؤكد المؤتمر العام على أهمية انتظام الاجتماعات الدورية للهيئات والتكوينات القيادية والقاعدية, ويوصي برفع مستوى الانضباط والالتزام التنظيمي, ورفع مستوى المبادرة الذاتية على مستوى الأعضاء والجماعات التنظيمية؛ بما يعزز من فاعلية الحياة التنظيمية الداخلية.

7 - يوصي المؤتمر العام بتفعيل برامج التثقيف التنظيمي, والتدريب والتأهيل لأعضاء المؤتمر الشعبي العام بمختلف تكويناته داخلياً وخارجياً, وتعزيز دور معهد الميثاق في إعداد الدراسات والبحوث الفكرية والسياسية والتنظيمية وقياسات الرأي العام, وتوفير المتطلبات و الاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذه البرامج والخطط.

8 - يثمن المؤتمر العام دور المرأة في حياة شعبنا اليمني, ويؤكد على أهمية توسيع مشاركتها السياسية, وتعزيز حضورها في مواقع صنع القرار والحياة العامة، إيماناً منه بأنه لا بناء ولا تنمية ولا تحديث إلا بالارتقاء بدور المرأة وتعظيم مكانتها في المجتمع حاضراً ومستقبلاً.

9 - يشيد المؤتمر العام بالمشاركة الواسعة والفاعلة لتنظيمنا في النشاط الخارجي الذي شهد تطوراً ملحوظاً في الفترة ما بين انعقاد الدورتين، ويوصى بمواصلة الاهتمام بفروع المؤتمر الخارجية, وتزويدهم بالمتطلبات و برؤى ومواقف المؤتمر حول القضايا والمستجدات المهمة أولا بأول.

10 - يوصى المؤتمر العام بتعزيز وتطوير العلاقات مع الأحزاب الشقيقة والصديقة ومنظمات المجتمع المدني داخلياً وخارجياً؛ لتبادل الخبرات والتجارب.

11 - يؤكد المؤتمر العام على أهمية الاستفادة من التقنيات الحديثة في إدارة العمل التنظيمي في التكوينات المختلفة والدوائر المتخصصة في الأمانة العامة، ويوصي بالتطوير الدائم لأساليب الإدارة الحديثة وتطوير الأداء لمواكبة التطورات ومعطيات الواقع.

12 - العمل على استكمال بناء قاعدة المعلومات التنظيمية الإلكترونية, وتحديثها ومواكبة المتغيرات بما يخدم ويسهل الأداء والتواصل التنظيمي الرأسي والأفقي، والعمل على إصدار البطاقة التنظيمية الإلكترونية.

13 - يؤكد المؤتمر العام على أهمية دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ودعمها ومساندتها بما يضمن نجاحها في أداء وظائفها ومهامها ومساهمتها الفاعلة في البناء التنموي الشامل باعتبارها شريكاً أساسياً للدولة في عملية التنمية.

14 - يشيد المؤتمر العام بالنجاحات التي حققتها عدد من النقابات والاتحادات المهنية والإبداعية في عقد مؤتمراتها العامة, ويعرب المؤتمر العام عن تقديره للجهود التي تبذل لتوحيد الكيانات النقابية، ويوصى باتخاذ الإجراءات اللازمة والسياسات الصائبة المؤدية إلى قيام كيانات نقابية مهنية مستقلة وفاعلة وموحدة.

15 - يوصي المؤتمر العام بتفعيل دور مجلس التنسيق لمنظمات المجتمع المدني, بما يمكن المنظمات المنضوية إليه من المشاركة في تبني قضايا المواطنين والوطن والإسهام الفاعل في معالجتها, ويؤكد المؤتمر العام على مواصلة تقديم الدعم والرعاية والاهتمام بالمنظمات المهنية والاتحادات والجمعيات الأهلية, وغيرها في إطار التوجه الداعم للارتقاء بدور منظمات المجتمع المدني في الحياة العامة.

16 - يوصي المؤتمر العام بالعمل على تعزيز وتفعيل الشراكة بين قطاع المرأة ومؤسسات المجتمع المدني بهدف التنسيق في القضايا المرتبطة بأوضاع المرأة, وتطوير التشريعات والقوانين لتواكب المستجدات في الساحة اليمنية والاتفاقيات الدولية في ضوء الحقوق التي كفلها الدستور.

17 - يوصي المؤتمر العام الأمانة العامة بدراسة إمكانية تضمين اعتماد البطاقة التنظيمية النوعية للمنتسبين من أعضاء المؤتمر في المنظمات الجماهيرية والإبداعية من اتحادات ونقابات وجمعيات ومؤسسات وأندية رياضية وثقافية في التعديلات المقترحة على النظام الداخلي لما لتلك البطاقة النوعية من أهمية في تأطير العناصر النوعية المتخصصة في المجالات المختلفة, بما يفعّل التواصل التنظيمي مع تلك الشرائح.

18 - تعزيز دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مجال العمل الوطني المتكامل مع دور الحكومة, والقطاع الخاص, باعتباره أحد العوامل المساعدة في التغلب على كافة المعوقات, وبما يعزز ويرسخ من ثقافة المجتمع المدني.

19 - يؤكد المؤتمر العام على الاهتمام بتوسيع المراكز الشبابية الصيفية, لتنمية قدرات الشباب ومهاراتهم وإبداعاتهم الثقافية والفنية, وتعزيز القيم النبيلة, تحقيقا لبناء جيل قادر على العطاء, مستوعبا واجباته نحو الوطن.

20 - يوصي المؤتمر العام بمواصلة الرعاية والتأهيل للاتحادات والأندية الرياضية والثقافية في عموم محافظات الجمهورية لتمكينها من أداء دورها المجتمعي بكفاءة واقتدار، كما يشدد المؤتمر العام على أهمية استكمال مشروع الرئيس الصالح الخاص بتعميم استخدام الحاسوب للشباب والطلاب.

21 - يؤكد المؤتمر العام أن على الجهات الحكومية المختصة الاهتمام بشباب الريف, وإدراجهم ضمن الخطط والبرامج الهادفة إلى رعايتهم وتأهيلهم وتدريبهم وتنمية قدراتهم, وتقديم مزيد من الدعم للأنشطة والفعاليات الشبابية والحرص على تنفيذ الإستراتيجية الخاصة بالشباب والطفولة وتحقيق كامل أهدافها.

22 - تعزيز قيم ومبادئ الثورة والجمهورية والوحدة, وتعميق الولاء الوطني في وجدان الشباب وتحصينهم من الأفكار المتطرفة والتعصب المناطقي والسلالي الضيقة, وغرس قيم الوسطية والاعتدال والتسامح والمحبة, وتفعيل دورهم في المجتمع باعتبارهم نصف الحاضر وكل المستقبل.

23 - يطالب المؤتمر العام قيادة المؤتمر الشعبي العام تقديم الدعم الكافي للشباب واتحادهم, كي يستطيعوا القيام بالمهام الكبيرة الملقاة على عاتقهم, نحو غرس قيم المحبة والتسامح والإخاء, ونبذ الكراهية والبغضاء.

24 - يثمن المؤتمر الجهود التي بذلتها الدوائر النوعية المتخصصة ومعهد الميثاق للتدريب والدراسات والبحوث خلال الفترة ما بين دورتي انعقاد المؤتمر العام السابع.

25- يوصي المؤتمر ايلاء عملية التأهيل والتدريب لكوادره والمنتمين إليه الأهمية التي يستحقها من أجل إحداث نقلة تعليمية في الأداء التنظيمي وتعزيز المهارات وتطوير القدرات للتكوينات التنظيمية المختلفة، تماشياً مع متطلبات المرحلة، ووفق برامج متخصصة.

26 - كما يوصي المؤتمر استكمال البناء والربط الهيكلي والمؤسسي للدائرة الانتخابية وفروعها في المحافظات والدوائر والمراكز.

ثالثاً: في مجال الإعـــلام والثقافـــة:

1 - يشيد المؤتمر العام بوسائل إعلام المؤتمر الشعبي العام التي تقوم بـأدوار وطنية وسياسية وفكرية, تتمثل في نشر الوعي, وتعميق مبدأ الولاء الوطني والتصدي للأفكار الظلامية والنزعات المتطرفة والمفاهيم المغلوطة, ويشدد المؤتمر العام على الاستمرار في التعاطي الهادف إلى تعرية العنف والإرهاب والتطرف والغلو, وفضح حَمَلة الأمراض والنزعات الطائفية والمذهبية والمناطقية، ويؤكد على الاهتمام بتطوير المنظومة الإعلامية المؤتمرية, وتحديثها بما يواكب التطورات التكنولوجية, وبناء القدرات والمهارات, ورفع مستوى الأداء المهني والمؤسسي, وتوفير المتطلبات اللازمة بما من شأنه تعزيز الرسالة الإعلامية التنظيمية والوطنية.

2 - يؤكد المؤتمر على الاهتمام بالإعلام المقروء و المسموع والمرئي.. باعتباره وسيلة وأداة رئيسية مهمة للنهوض بالتنمية وتلبية حاجات ومتطلبات وآمال وطموحات المجتمع, ومعبرا عن قضاياه وهمومه ومشكلاته, وتهيئته للقيام بتلك الرسالة النبيلة بما يرفع من مستوى الوعي الجماهيري, والتفاعل والمشاركة الشعبية في التنمية الشاملة، ويوصي بأهمية توحيد المصطلحات السياسية في مختلف وسائل الاعلام الرسمية، وأن تكون مفردات الخطاب الاعلامي نابعة ومحاكية لهموم وتطلعات الجماهير, ومعبرة عنها.

3 - يوصي المؤتمر الحكومة والسلطات الدستورية بإعطاء عناية خاصة للصحافة الوطنية والاهتمام بتطويرها ومؤسسة الصحافة الأهلية والخاصة لتكون قادرة على أداء وظيفتها العظيمة كسلطة رابعة ويعبر عن حرصه الشديد على صيانة حرية التعبير والصحافة ذلكم الوجه المشرق للحياة الديمقراطية في بلادنا، ويؤكد على أهمية التصدي القانوني وعبر السلطة القضائية لكل أشكال الانحراف في العمل الصحفي والخروج على الدستور والقانون من خلال ارتكاب جرائم النشر ضد الوحدة الوطنية والمصلحة العليا للوطن وبث روح الحقد والكراهية ومواجهة ذلك عبر السلطة القضائية صاحبة الاختصاص حسب القانون والدعوة لتطوير كافة وسائل الإعلام ودعم الصحافة الحرة المسئولة ماديا وتقنيا بما يمكنها من أداء رسالتها الوطنية.

4 - يثمن المؤتمر العام توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية.. للحكومة بإعداد مشروع قانون يسمح بإنشاء قنوات تلفزيونية وإذاعية خاصة للأفراد والمؤسسات, ويعتبر هذه التوجيهات نقلة نوعية لتطوير أداء الإعلام الوطني بشكل عام بما يرسخ ثقافة الديمقراطية والحوار والرأي والرأي الأخر, وفق الضوابط القانونية, والالتزام بالثوابت الوطنية.

5 - تعميق ثقافة الحوار الديمقراطي في المجتمع على مختلف المستويات باعتباره النهج الصحيح الذي يكفل حرية التعبير لكافة الأطراف دون اللجوء إلى تشويه وتجريح وتشهير المخالفين في الرأي, والنظر إلى أن الرأي الآخر ظاهرة طبيعية طالما كان الاختلاف في إطاره الشرعي وحدوده الموضوعية, وصادراً عن حسن النوايا, وسلامة المقاصد, وشرف الغاية.

6 - يتطلع المؤتمر من كافة المفكرين والمبدعين والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الدراسات والبحوث كل في مجال تخصصه إلى الإسهام الفاعل في التشخيص الدقيق، للتحديات التي تواجه الوطن واستلهام الطاقات وشحذ الهمم للتفاعل مع قضايا الوطن وطموحاته, وتوجيه البحث العلمي لخدمة قضايا المجتمع والتنمية.

7 - يؤكد المؤتمر العام على أهمية إجراء مراجعة المنظومة التربوية والثقافية والفكرية والإعلامية بما يعزز دورها في تكريس ثقافة العصر, وترسيخ العلم والمعرفة, وتعميق قيم الاعتدال والوسطية ونشر ثقافة المحبة والسلم الاجتماعي وترسيخ روح الولاء والانتماء الوطني وخاصة في نفوس الشباب والنشء, وتعزيز قيم المواطنة لتجاوز رواسب وأمراض التخلف والعصبية بكل أنواعها.

8 - دعوة قادة الرأي من السياسيين والمثقفين والاجتماعيين والعلماء إلى الاضطلاع بدورهم في تعميق قيم الولاء الوطني والاصطفاف حول ثوابت الأمة ومكتسباتها وتحجيم مساحة الخلاف, ودعم التجربة الديمقراطية, وتحصينها من الممارسات السلبية الضارة بمسيرة المجتمع ونهضته.

9 - يدعو المؤتمر العام الحكومة إلى تبني وتطوير إستراتيجية جديدة للنشاط الثقافي بهدف تعزيز الهوية الوطنية, وإبراز العطاء الحضاري لليمن في الثقافة العربية الإسلامية بكل جوانبها العلمية والفقهية والتراثية، وتعزيز دور علماء اليمن وإبراز إسهاماتهم العلمية في شتى المجالات, وكذا في الفنون والعمارة الإسلامية وعقد المؤتمرات الدولية التي تبرز دور اليمن الحضاري في خدمة التراث العربي والإسلامي, بما يعزز ثقة الشباب في الدور الحضاري للوطن اليمني, ويبرز إبداعات الشباب ويفسح المجال للمفكرين والمبدعين لمعالجة مشكلات الواقع وتحدياته. واستشراف المستقبل من خلال الفنون والمسرح والشعر وغيرها. والاهتمام بنشر المخطوطات وصيانتها والتعريف بها والاستفادة من التقنيات الحديثة في هذه المجالات، وإتاحة الفرص للشباب المبدعين بتبني مواهبهم ونشر إبداعاتهم.

10 - يطالب المؤتمر الحكومة بتوسيع النشاط السياحي, وإبراز ماتتميز به اليمن من آثار عريقة وخالدة ومتعددة في عصور مختلفة, مما يستوجب على الحكومة إعادة النظر في سياسة الترويج السياحي, وتبني سياسة جديدة تحقق طموحاتنا في نهضة سياحية جاذبة.

11 - يؤكد المؤتمر على الاهتمام بمجال الوعظ والإرشاد في تنوير المجتمع وخاصة فئة الشباب بالمفاهيم الصحيحة لديننا الإسلامي الحنيف, وتوعيتهم بالقضايا المعاصرة, وغرس قيم الانتماء والولاء والفهم الصحيح لتاريخهم, وتوعيتهم بالإنجازات العظيمة والمكاسب الوطنية السياسية والاقتصادية التي تحققت على أرض الوطن منذ قيام الثورة, ووضع استراتيجيات وخطط وبرامج حكومية وتنظيمية تراعي مايلي:

ب- رفع كفاءة الدعاة والوعاظ والمرشدين وتأهيلهم لربط المعارف الدينية بالواقع المعيشي, وتحسين أساليب الدعوة على أسس تربوية وعلمية وثقافية مناسبة.

جـ- التركيز في مجال الوعظ والإرشاد على المشكلات والتحديات المعاصرة بما يتفق مع النهج الوطني الديمقراطي الملتزم بالشريعة الإسلامية السمحاء بعيدا عن التشدد والتطرف والغلو والتعصب.

د- التأكيد على الوسطية والاعتدال والتسامح والمحبة ونبذ الخلاف والجدل العقيم والتشرذم الفكري والتعصب المناطقي والمذهبي الذي لا يثمر إلا الشر.

12 - يجدد المؤتمر العام أهمية الاستفادة من دور المرأة الوعظي والإرشادي في محاربة الغلو والتطرف والإرهاب، وزرع قيم المحبة والتسامح والإخاء التي أكّد عليها ديننا الإسلامي الحنيف القائم على منهج الوسطية والاعتدال.

13 - يوصي المؤتمر الحكومة بالعمل على إنشاء مراكز للتنمية الثقافية في عموم مديريات محافظات الجمهورية، ودعم وزارة الثقافة بموازنة مالية تشغيلية كافية لتسيير أعمال المراكز، وتنفيذ برامجها وخططها الثقافية، وزيادة المبالغ المالية المخصصة لجائزة رئيس الجمهورية للثقافة، كما يوصي الحكومة في هذا الصدد بالعمل على تشجيع اقامة المنتديات الثقافية والاعلامية في عموم محافظات ومديريات الجمهورية.

رابعاً: في المجال الاقتصادي والتنموي والخدمي:

1 - يؤكد المؤتمر العام التزامه بالعمل المتواصل لإنجاز ما تبقى مما تضمنه البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس, ويعتبر ذلك من أولى مسئولياته ومرتكزاته، ويثمن الإنجازات الفعلية التي قامت بها الحكومة في هذا المجال, وجهودها ونجاحاتها في تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بين دورتي الانعقاد, ويدعو الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والفعاليات السياسية لتقديم تصوراتها بشأن تنفيذ البرنامج الرئاسي من منطلق الحرص على المشاركة المجتمعية في القضايا الرئيسية للوطن والتي يجب الالتفاف حولها وتضافر الجهود الوطنية نحو معالجة قضايا الحاضر والتطلع إلى المستقبل.

2 - يؤكد المؤتمر العام على مواصلة الحكومة المضي في الإصلاحات المالية و الإدارية, وفي هذا الصدد يؤكد المؤتمر على الآتي:

أ) مواصلة الجهود الهادفة إلى تحسين وتعزيز البيئة الاستثمارية,وتحسين مؤشرات أداء بيئة الأعمال، وحشد وتوجيه الموارد المحلية والخارجية وفقاً للأولويات، بالإضافة إلى المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي والحد من الاختلالات

فـــــي